

صلوة الفجر قدومه لانه لا خلاف في طرفيه واول من صلوه ادم ع واول من عمره جونا
 وقدم محمد الطهر لانه اولها ظهوره واولها لا يخفى توقفت وجوب الاداء على العمل بالكيفية
 فدلالم يقض شيئا علمه فيجب عليه ان يركع ثم عمل كان قبل البعثة شعبا بشيخ محمد
 الحارثي عن ابيه كان يعمل بما يظهر من الكنف الصادق من شريعة ابراهيم وعيسى
 ويصح تعين في حرمة من اول طلوع الفجر الثاني وهو اليمن المستعمل في السليط
 الى قبل طلوع ذكرا بالعلم غير مضطر من الشمس ووقت الظهر من زواله اعلم في كونه
 كبد السماء الى بلوغ الظل شليم وعنه مثله وهو قولها وزفر والائمة الثالثة **قال**
الاعلم الطحاوي وبه ما اخذ في حرمة الاذكار وهو ما اخذ به في البرهان وهو ما
 ليعان غير ان علم وهو نص في الباب وفيه الغرض وعليه عمل الناس اليوم وبه يعني
 في كونه بدو في قبل الزوال ويختلف باختلاف الزمان ولكن ان اوله بعد ما
 يفرغ من ريقا منتهى وقته اقليم ونصف بقدر من طرف ايامه ووقت العصر
 منه الى قبل الغروب وهو غروب الشمس عادت هل يعود الوقت الطهر وهي الوسط على
 المذهب ووقت الظهر منه الى غروب الشمس وهو الحرة عندها وبه قال ثلثة
 واليه وجه الامام كما في شرح الجمع وغيرها كان هو المذهب ووقت العشاء ولو
 منه الى الصبح ولكن لا يصح ان يقدم عليه الا بغير الاكسبا لوجوب لترتيب لانها فضاء
 عند الامم وقادرتهم البقاء فان فيها يطول الفجر قبل غروب الشمس في اربعين شيئا
 مكلف بها فيقدر انما ولا يتولى القضاء لغتروقت الا اذا به افنى البرهان الكبير
 الكمال وتبعه ابن النخعي في الفارة فصح به في عمل المذهب وقيل لا يكلف بهما لعدم
 سببها وبه جزم في الكثر والدور والمقتضى وبه افنى البقالي وافقته الحلواني والمفتي
 ووجه الشرايين والحاوي واسم المقال ومنع ما ذكره الكمال **قلت** ولا يصح
 حديثه لاجال لانه وجب فيه اكثر من ثلثاته ظهر من قبل الزوال ليس شيئا
 لان المقود في العدة لا الزمان واما فيما فقد فقد الامران والمسح للرجل لانه
 في الفجر بالاسفار والحقم به هو الحجاز وحجته رسول الله صلى الله عليه وسلم يعين اية ثم يعين بعبادة لوه
 قد وقيل بوجوبه لان العشاء موعود الحجاز بمودة لفة فالتفليس افضل
 كرامة مطلقا وفي غير الفجر لا افضل لها الاظهار فراغ الجماعة وتاخير ظهر الصيف حيث
 ينشئ في الظل مطلقا كذا في الجمع وغيره اي بدو شرايط شرع حرورية بدو قصد
 جماعة وما في الجوهر وغيره من اشتراط ذلك في ظهور فيه وجمعة كظهر اصادا وسجدة

فانما بين

فانما بين لانه ما خالفه وتاخير عصره من شرا وتوسعة للوقت لانه ما تغير ذكرا بان
 لا تحاد العين فيها في الاجماع وتاخير غشا ذلك ليل قبله فالحال فيه وغيرها بالاشارة
 اما بالصيف فينبى بغيرها فان اخرها الى ما زاد على النصف كمن التخليل الى اخرها
 اليه فيما في اخرها في الصفر ذكرا وكذا في شرا في قبل التغيير من اليه لا يركع
 اخرها في الاكسبا كالجوام اي كثر بها كثرها على ما في غير النصف لانه ما مودع وبه
 يعني تحريما لا بعد وكسفر وكونه على كذا في اخرها لولم لا قبل الا بغيرها
 والا فقبل النوم فان افاق فانه الا قبل والنسب قبل ظهر شرا يلقى به الربيع
 بالصيف الخريف وتاخير عصره وعشاء يوم جمعة وتاخير مطلقا وتاخير قدر
 دكتين كمن تزيدها وتاخير غيرهما في هذه اربا بغير شرا وها وتقل رعاية
 اوقاتا ما في زوايا غير الحكم لاول وحكم الا ان كالمصلح فيكون وتاخير
 وكسفر تحريما وكما لا يجوز كمن صلاوة مطلقا ولو فضاء او واجبة او فاقلة او
 جنازة وسجدة تارة وهو لا يشكر قلبية مع شروقا لا العوام فلو ينفون من
 فعلها لانهم يركونها والاداء لها اثر عند البعض او لم يتركه اصلا كما في الغنية
 غيرها واستاء الا لفضل يوم الجمعة على غيره لا كما في الصحيح المعنى كذا في الاشياء وقول
 الطبري عن الحارثي ان عليه الفتوى وغروب الاعصر يومه كمن فعله لا فاقلة
 كما وجب بخلافه والاحاديث تعارضت فستقطعت كما في صدر الشريعة
 وينعقد نقل بشرع فيها كراهة التحريم لا بعد الفرض وما هو بليق به كواجب
 لعينه كوتر وسجدة تارة وصلوة جنازة ثلثا لاية في كامل وحضرت الجنازة
 قبل لوجوبه كما في قوله ينادي ناقضا فلو وجبتا لم يكن اي فعلها تحريما في الغنية
 الا فقبل ان لا تؤخر الجنازة ويصح مع كراهة تعلق بردها ويزداد فيها وقد
 نذره فيها وقضاء تعلق بردها فيها فاقبل لوجوب ناقضا ثم ظاهرا لرواية وجوب
 القتل والقضاء في كامل كذا في الخبر وتبين الغنية الصلوة فيها على النبي صلى الله عليه وسلم
 افضل من قراءة القرآن وكانت لانها من اركان الصلوة فالاول تركها كان وكذا
 لها وركن نقل قصدا ولو تحييت سبيلها وكما كان واجبا لا يسهل الفجر وهو ما يتو
 وجوبه على فعله كمن ذور وبعثى لوطا وسجدة سهو والذي شري في وقت
 مستحب ومكروه ثم افن ولستم الفجر بعد صلاوة بشر وصلوة عصر ولو لم يجز
 بعرفة لا يكون قضاء فانتهى ولو ورا ولا سجد تارة وصلوة جنازة وكذا كذا